الأنباء
الثلاثاء 26 نوفمبر 2013

بان كي مون لم يشر إلى مشاركة إيران أو عدمها

الأمم المتحدة تحدد 22 يناير موعداً لعقد «جنيف 2»: فرصة لوضع حد لمعاناة الشعب السوري

الاخضر الابراهيمي وجيفري فيلتمان قبل الاجتماع مع المسؤولين الأميركيين والروس أمس (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: أعلنت الأمم المتحدة أمس، أن مؤتمر «جنيف 2» الذي تأجل لأكثر من مرة حول سورية سيعقد في 22 يناير المقبل، وقال متحدث باسم أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون، إن الأخير يعلن أن يوم الأربعاء 22 يناير سيكون موعدا لعقده المؤتمر. وأضاف المتحدث أنه سيكون أمرا لا يغتفر عدم انتهاز هذه الفرصة لوضع حد للمعاناة في سورية، وأضاف بحسب بيان صادر عنه «سنذهب إلى جنيف برسالة أمل».

ولم يذكر البيان من سيحضر ولم يشر إلى ما إذا كانت الدعوة ستوجه إلى إيران وهي مسألة اختلفت عليها الولايات المتحدة وروسيا من قبل.

وقال بان كي مون في البيان الصحافي الذي أصدره مكتبه الإعلامي إن ممثلي الحكومة السورية والمعارضة سيجتمعون للمرة الأولى في جنيف في 22 يناير المقبل بعد مرور 32 شهرا على بدء النزاع. وأضاف: «لقد احتدم الصراع في سورية لفترة طويلة للغاية وسيكون تفويت هذه الفرصة لوضع حد للمعاناة والدمار اللذين تسببت فيهما أمرا لا يغتفر». وأضاف «سنذهب إلى جنيف في مهمة تبعث على الأمل» واصفا مؤتمر جنيف بأنه «وسيلة نحو انتقال سلمي يلبي التطلعات المشروعة لجميع الشعب السوري من أجل الحرية والكرامة ويكفل سلامة وحماية جميع الطوائف في سورية». وأوضح أن «جنيف 2» يهدف إلى «التنفيذ الكامل» لبيان مؤتمر «جنيف 1» الذي صدر في 30 يونيو 2012 بشأن تشكيل هيئة حكم انتقالي تتمتع بسلطات تنفيذية كاملة متفق عليها وتضم الكيانات العسكرية والأمنية. وأعرب بان كي مون عن توقعه بأن يتوجه ممثلو النظام السوري إلى جنيف ولديهم «فهم واضح بأن هذا هو الهدف» مع وجود «نية جادة لإنهاء الحرب» التي خلفت بالفعل ما يزيد على مئة ألف قتيل وشردت ما يقرب من تسعة ملايين شخص بالإضافة إلى أعداد كبيرة للمفقودين والمحتجزين ما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار في المنطقة وأجبر على فرض أعباء غير مقبولة على دول جوار سورية.

وأشار إلى أن مجلس الأمن يؤيد التنفيذ الكامل لبيان جنيف من خلال إصداره القرار رقم 2118 لعام 2013 معربا عن توقعه أيضا بأن «يظهر جميع الشركاء الإقليميين والدوليين دعمهم القوي لإجراء مفاوضات بناءة». وأضاف «يجب على الجميع إظهار الرؤية والقيادة وأن يبدأ الجميع الآن في العمل لاتخاذ خطوات لمساعدة مؤتمر جنيف على النجاح بما في ذلك السعي نحو وقف العنف ووصول المساعدات الإنسانية وإطلاق سراح المعتقلين وإعادة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم».

اعلان تحديد موعد المؤتمر جاء بعد ساعات قليلة على انعقاد اجتماع المبعوث الدولي العربي للازمة السورية، الاخضر الابراهيمي مع مساعدة وزير الخارجية الأميركي للشؤون السياسية ويندي شيرمان ومساعدي وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف وغينادي غاتيلوف في قصر الأمم المتحدة في جنيف لبحث آخر تطورات الاعداد للمؤتمر.

يذكر أن مصادر في جنيف كانت قد اشارت الى ان المبعوث الدولي الاخضر الابراهيمي عقد لقاءات مع اعضاء من اطياف للمعارضة السورية في جنيف دون الاعلان عن تلك الاجتماعات وذلك بعد ان كان الابراهيمي قد التقى وعلى هامش مفاوضات الملف النووي الايراني في عطلة نهاية الاسبوع كلا من وزير الخارجية الروسي سيرغي لاڤروف والايراني جواد ظريف لبحث الموضوع.

موسى يعلن الانتهاء من «الدستور» قبل نهاية الأسبوع والببلاوي يتوقع الاستفتاء في النصف الثاني من يناير

القاهرة ـ وكالات: قال رئيس الوزراء المصري حازم الببلاوي أمس إنه يتوقع أن يخضع الدستور الذي يجري إعداده حاليا للاستفتاء في النصف الثاني من يناير.

وقال الببلاوي للصحافيين «أعتقد أنه سيكون في النصف الثاني من يناير».

في غضون ذلك عقدت لجنة الخمسين المكلفة بوضع الدستور الجديد لمصر اجتماعا مع مجلس إدارة الاتحاد المصري للغرفة السياحية برئاسة الهامي الزيات وحضور أعضاء اللجنة ومجلس إدارة الاتحاد ومجلس إدارة اتحاد الغرفة التجارية برئاسة احمد الوكيل لاستعراض آخر التطورات داخل لجنة الخمسين سعيا لوضع الدستور الجديد لمصر.

من جهته، أكد عمرو موسى رئيس لجنة الخمسين في كلمته خلال الاجتماع أن اللجنة ستنتهي من وضع مشروع الدستور قبل نهاية الاسبوع الحالي وسيكون جاهزا للتصويت عليه علنيا داخل اللجنة الاسبوع المقبل، مشيرا الى أن اللجنة قامت بعمل يفخر به أعضاؤها وستقدم للشعب دستورا يليق بمصر ومكانتها وهويتها ودورها الإقليمي والدولي.

وقال موسى إن اللجنة أفرطت في صياغة المواد الخاصة بالحريات والحقوق وسعت للحفاظ على مبدأ المواطنة والمساواة بين جميع المصريين ومنع التمييز والتأكيد على حقوق المرأة في العمل وتولي المناصب القيادية.

وأضاف أن الدستور الجديد سيمنح حقوقا حقيقية للعمال والفلاحين وحقهم في السيطرة الفعلية على التجمعات التي يمثلونها ومنها تمثيل العمال بنسبة 50٪ في إدارة شركات ومصانع القطاع العام وأن يمثل الفلاحين 80٪ من الجمعيات الزراعية للدفاع عن الفلاح الضعيف.

وحول وضع السياحة في الدستور الجديد أكد عمرو موسى أن جميع أعضاء اللجنة يدركون جيدا الصعوبات التي تواجه صناعة السياحة في الوقت الحالي، وانعكس ذلك في مواد الدستور التي تعترف وتقر بأهمية السياحة مثلها مثل باقي الصناعات والأنشطة الاقتصادية.

حازم الببلاوي

فرنسا خططت لاغتيال أبوحمزة المصري بعدما ضاقت ذرعاً بفشل بريطانيا في التعامل معه

لندن ـ يو.بي.أي: أفاد تقرير بريطاني بأن فرنسا وضعت خططا لاغتيال رجل الدين المصري الأصل مصطفى كمال مصطفى المعروف بـ (أبو حمزة المصري)، بعد أن ضاقت ذرعا بفشل بريطانيا في التعامل معه.

وقال التقرير، الذي أصدرته منظمة (الأمل لا الكراهية) في لندن ونشرته صحيفة ديلي تلغراف، إن جواسيس فرنسيين تآمروا لاغتيال أبو حمزة المصري في لندن من خلال انتحال صفة نازيين جدد، وإرسال تهديدات بالقتل وهمية ضده من الجماعة اليمينية المتشددة المعروفة باسم (كومبات 18)، قبل إطلاق النار عليه بأسلحة مرتبطة بهذه الجماعة.

وأضاف أن الجواسيس الفرنسيين خططوا أيضا، وفي خطوة منفصلة، لاختطاف أبوحمزة المصري ونقله إلى فرنسا، ووضعوا خطة لاغتياله في عام 1999 وسط توتر العلاقات مع بريطانيا بسبب التطرف الاسلامي في المملكة المتحدة.

وأشار التقرير إلى أن أجهزة الاستخبارات الفرنسية أرادت أيضا استثمار القلق من التطرف اليميني في أعقاب قيام أحد النازيين الجدد، ويدعى ديڤيد كوبلاند، بتفجير قنبلة مسمارية وسط لندن عام 1999، والذي أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة أكثر من 100 آخرين بجروح.

وقال إن أبو حمزة المصري وغيره من المتطرفين الاسلاميين في مسجد فينزبوري بارك شمال لندن اشتبهت السلطات الفرنسية بأن لهم صلات مع رشيد رمضة، الذي أقام في بريطانيا وسجن في نهاية المطاف لتورطه في تفجيرات مترو باريس عام 1995 بعد معركة طويلة الأمد لتسليمه إلى فرنسا، ما دفع الأخيرة لإطلاق اسم (لندنستان) على العاصمة البريطانية بسبب ما اعتبرته سمعتها في إيواء الارهابيين الاسلاميين.

وكانت محكمة بريطانية أصدرت عام 2006 حكما بالسجن لمدة سبع سنوات بحق أبوحمزة المصري بعد أن ادانته بتهم التحريض على القتل والكراهية العرقية.

وأجازت المحكمة العليا في لندن في أكتوبر من العام الماضي تسليم أبوحمزة المصري وأربعة مشتبهين آخرين إلى الولايات المتحدة حيث يواجه اتهامات على علاقة بالإرهاب، من بينها اختطاف رهائن غربيين في اليمن والتورط في مؤامرة لإقامة معسكر لتدريب الإرهابيين على أراضيها.

مقاتلو المعارضة يطلقون معارك مضادة لوقف تقدم القوات النظامية في ريفي دمشق وحلب

عواصم ـ وكالات: أطلق مقاتلو المعارضة السورية معارك مضادة للحد من تقدم القوات النظامية الذي احرزته مؤخرا في ريف دمشق وحلب، حسبما ذكر المرصد السوري لحقوق الانسان.

واسفر هذا التصعيد الهادف الى كسر الحصار الذي يفرضه النظام السوري على الغوطة الشرقية في ريف دمشق الى مقتل العشرات من كلا الجانبين.

وذكر مدير المرصد رامي عبدالرحمن لوكالة فرانس برس ان مقاتلي المعارضة «قاموا بالسيطرة على عدد من البلدات الصغيرة والحواجز خلال الايام الثلاثة الماضية في الغوطة الشرقية وجنوب حلب بعد ان شن هجمات مضادة على هذه المناطق».

وكانت القوات النظامية احرزت عدة نجاحات على الارض خلال الاسابيع الماضية خصوصا حول دمشق وحلب في الشمال.

واضاف عبدالرحمن ان القوات النظامية «لم تعد تحرز تقدما هناك» مشيرا الى ان المعارك تركزت أمس حول منطقة المرج في ريف دمشق الشرقي بالاضافة الى خناصر الواقعة جنوب شرق حلب.

وعزا الائتلاف الوطني المعارض تقدم المقاتلين الى اعلان فصائل اسلامية اساسية تقاتل في سورية ضد النظام السوري السبت اندماجها لتشكل «الجبهة الاسلامية». ولا تضم هذه الجبهة الدول الاسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة.

وافاد مصدر امني لوكالة فرانس برس «ان المسلحين يحاولون تحقيق بعض الانجازات في الغوطة الشرقية بعد التقدم الذي احرزه الجيش الا ان الطوق محكم ولن يستطيعوا تحقيقها»، لافتا الى ان «محاولاتهم بائسة وفاشلة ويتكبدون خسائر كبيرة».

واشار الى ان «الطوق محكم من مطار دمشق باتجاه شريط البلدات في الغوطة الشرقية حتى عدرا» لافتا الى ان هذا الطوق «حرمهم من امكانية الاستفادة من الامدادات الداخلة او الاتصال بالريف الشرقي والشمالي الشرقي في دمشق».

وفي ريف حلب الجنوبي، لفت المصدر الى ان «العمليات التي تجري هناك هي امتداد وتوسيع لعمليات ريف حلب الشرقي والجنوب الشرقي وتندرج تحت تأمين المنطقة التي تم استرجاعها بشكل اكبر حتى يكون هناك امكانية لفتح كل الطرق واعادة النشاط الى المطار» في مدنية حلب والمتوقف عن الخدمة منذ عام.

ومن جهتها قالت صحيفة الوطن السورية المقربة من السلطة «ان قوات الجيش اعادت انتشارها في محيط بلدة دير عطية تمهيدا للسيطرة عليها بعد تسلل أكثر من 500 مسلح إليها»، وكان مقاتلو المعارضة سيطروا الجمعة بشكل شبه كامل على مدينة دير عطية في منطقة القلمون شمال دمشق، الاستراتيجية والمتاخمة للحدود اللبنانية واعلنوا عن تقدم باتجاه مدينة قارة التي سيطر عليها النظام السوري قبل أسبوع.

الجولة الحالية من معركة القلمون تقتصر على المناطق المأهولة والنظام يتجنب الجبال

بيروت: يتوقع عائدون من دمشق ان تتركز الجولة الحالية من المعركة على استعادة الجانب المأهول من القلمون، أما الجرود، أو «تورا بورا» السورية، حيث ينتشر آلاف من مقاتلي النصرة وداعش والجيش الحر، فتخضع الى اعتبارات ومعايير أخرى.

ويعتقد هؤلاء أن النظام السوري سيحاول ان يقبض من الغرب عموما، والولايات المتحدة خصوصا، ثمن القضاء على تلك المجموعات المسلحة التي باتت تشكل خطرا عابرا للحدود، يتجاوز سورية الى دول الجوار وما بعدها.

ويعتبر زوار العاصمة السورية ان القلمون الوعر بات متصلا بالأمن الإقليمي لا بالأمن السوري فقط، بعدما أصبح نقطة ارتكاز للقاعدة التي تستخدمه لحفر الأنفاق وإيجاد بنية تحتية للإرهاب، تستخدم في تحضير السيارات المفخخة وتجهيز الانتحاريين.

وعليه، يرى الزوار ان دمشق التي تتولى تجميع الأوراق من خلال الإنجازات الميدانية المتلاحقة، تدرك أن ورقة ضرب فروع القاعدة في القلمون تنطوي على أهمية إستراتيجية، وسيكون لها الثمن الذي يتناسب مع قيمتها.

السلطات المصرية تفتح ميداني رابعة العدوية والنهضة أمام حركة المرور

القاهرة ـ أ.ش.أ: قامت قوات الجيش والشرطة صباح أمس بفتح ميداني رابعة العدوية والنهضة أمام حركة مرور السيارات، وذلك بعد إغلاقهما طوال يوم امس الأول تحسبا للمظاهرات التي دعا إليها تنظيم الإخوان بمناسبة مرور 100 يوم على فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة.

وقامت قوات الجيش والشرطة بإزالة حواجز الأسلاك الشائكة بالميدانين عن نهر الطريق، وهو ما أدى إلى سيولة مرورية بمحيط مدينة نصر ومصر الجديدة، وكذلك محيط جامعة القاهرة، في الوقت الذي بقيت قوات من الجيش والشرطة تتمركز بالميدانين.

وفي السياق ذاته، واصلت قوات الجيش والشرطة إغلاقها لميدان التحرير أمام حركة مرور السيارات، حيث مازالت جميع المحاور والشوارع المؤدية إلى الميدان مغلقة بحواجز الأسلاك الشائكة والآليات العسكرية، في الوقت الذي شهدت فيه شوارع وسط القاهرة تشهد كثافات مرورية مرتفعة بسبب غلق الميدان صباح أمس.

تقرير إخباري

العلاقات المصرية ـ التركية.. ما يجمعه الاقتصاد لا تفرقه السياسة

القاهرة ـ يو.بي.آي: لم يفاجئ قرار الحكومة المصرية تخفيض التمثيل الديبلوماسي مع تركيا إلى مستوى قائم بالأعمال، المراقبين لمسيرة العلاقات بين الدولتين خلال الأشهر القليلة الماضية، وقلل هؤلاء من تأثير القرار على العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين الجانبين، وإن كان توقيت إعلانه وطريقته محل تحليلات وقراءات تراوحت بين وصفه بأنه رد فعل متوقع، والقول انه يعكس ما يسمى الديبلوماسية الخشنة.

ويقول د.طارق فهمي أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة ليونايتد برس انترناشونال، إن القرار جاء بعد أن ازداد الموقف المصري رسوخا بدعم سياسي واقتصادي من جانب دول الخليج العربي خاصة السعودية، وبعد مراجعة الإدارة الأميركية لمواقفها تجاه مصر وهو ما تبدى في تصريح وزير الخارجية جون كيري بأن جماعة الإخوان المسلمين سرقت الثورة من الشباب الذين قاموا بها، علاوة على تغير السياسات العدائية تجاه مصر من جانب الاتحاد الأوروبي.

ويرى فهمي ان القرار المصري يأتي في سياق تقديم مصر لنفسها بصورة جديدة كقوة إقليمية كبرى تحدد اتجاهاتها وتملك خياراتها، وتجلى بالتوجه إلى عقد اتفاقات عسكرية مع روسيا الاتحادية.

ويضيف ان القرار المصري على الرغم من قوته فإنه إجراء متعارف عليه وفقا لاتفاقية ڤيينا ويعبر عن أزمة في العلاقات الديبلوماسية بين الدول.

بدورها، تقول د.يمن الحماقي أستاذة الاقتصاد في جامعة عين شمس، في اتصال مع يونايتد برس انترناشونال، ان القرار لا يمكن وصفه بالإجراء الديبلوماسي القاسي أو الخشن من دون النظر إلى أسباب صدوره، معتبرة انه كان رد فعل طبيعي ويوازي حجم الفعل الصادر عن الحكومة التركية تجاه مصر ومواصلة التدخل في الشؤون المصرية الداخلية بشكل سلبي.

وأضافت الحماقي ان القرار المصري لم يكن موجها إلى تركيا فقط بل مثل كذلك رسالة للداخل المصري، مفادها أن الحكومة التي تتصدى لمظاهرات المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين وما يتخللها من محاولات لتعطيل الدراسة وتعطيل لحركة المرور والاعتداء على المنشآت العامة والخاصة، قادرة كذلك على اتخاذ موقف قوي من أي حكومة تدعم هذه الجماعة.

وكان الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية بدر عبدالعاطي أعلن، السبت الماضي، أن الحكومة المصرية قررت تخفيض مستوى علاقاتها الديبلوماسية مع أنقرة من مستوى السفير إلى مستوى قائم بالأعمال، واستدعاء السفير التركي لدى القاهرة وإبلاغه بأنه بات شخصا غير مرغوب فيه ومطالبته بمغادرة البلاد بالإضافة إلى نقل السفير المصري لدى أنقرة، الموجود بالفعل في مصر، بشكل نهائي إلى ديوان وزارة الخارجية بالقاهرة.

ويشكل القرار المصري ذروة تردي الأوضاع بين الحكومتين منذ عزل الرئيس السابق محمد مرسي أوائل يوليو الفائت، حيث اتخذت الحكومة التركية موقفا مناهضا لـ «ثورة 30 يونيو 2013» التي أطاحت بنظام مرسي، إذ وصف حسين جيليك نائب رئيس حزب العدالة والتنمية الحاكم عزل مرسي بـ «الانقلاب» وتوالت تصريحات القادة الأتراك المناهضة للثورة المصرية، وردت الخارجية المصرية باستدعاء السفير التركي حسين عوني بوصطمالي لإبلاغه احتجاجها على تلك التصريحات.

واستمرت تصريحات القادة الأتراك على ذات النهج وأبرزها هجوم شنه رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، في أغسطس الفائت، على شيخ الأزهر د.أحمد الطيب، متهما إياه بالداعم للانقلاب وأن ذلك تسبب في نهايته كعالم كما انتهى علماء أتراك ساندوا انقلابات شهدتها تركيا في السابق، ما دفع الخارجية المصرية لاستدعاء السفير التركي للمرة الثانية قبل أن تسحب كلتا الحكومتين سفيرها للتشاور، وبينما عاد السفير التركي للقاهرة الشهر الفائت إلا أن السفير المصري بأنقرة عبدالرحمن صلاح لم يعد.

غير أن التصريحات التركية وآخرها تصريح أردوغان بأن إشارة رابعة التي يرفعها أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي ليست رمزا للقضية العادلة للشعب المصري فقط بل أصبحت علامة تندد بالظلم والاضطهاد في جميع أنحاء العالم، لم يكن لها التأثير الأقوى على القاهرة بقدر ما كان إقدام الحكومة التركية على استضافة مؤتمر في اسطنبول شارك فيه أعضاء بارزون في التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، هو ما حدا القاهرة على اتخاذ قرار تخفيض حجم التمثيل الديبلوماسي مع أنقرة، قبل أن ترد الأخيرة بقرار مماثل.

على أن قرار خفض درجة التمثيل الديبلوماسي أثار مخاوف مراقبين من أن تؤدي تداعياته إلى تأثير سلبي على الجانبين التجاري والاستثماري بين مصر وتركيا، إذ دعا السفير عزت سعد مساعد وزير الخارجية الأسبق، إلى تذكر أن هناك مصالح اقتصادية بين البلدين، مشيرا إلى أن مصر قد تخسر استثماريا، في حال تصاعدت الأمور حتى وإن كانت الخسائر التركية ستكون أكبر.

كما ألمح رئيس مجلس الأعمال المصري ـ التركي عادل لمعي، في تصريحات أدلى بها مساء السبت الفائت، إلى إمكانية حدوث انعكاسات سلبية للقرار على العلاقات الاستثمارية بين البلدين خاصة الأيدي العاملة، موضحا ان حجم الاستثمارات التركية في مصر يبلغ 1,5 مليار دولار ممثلة في 300 مصنع وشركة يعمل بها نحو 52 ألف عامل.

وعلى الرغم من أن تلك المخاوف لها ما يبررها، فإن المعطيات الراهنة تشير الى أن هناك حرصا مصريا وتركيا على ألا تصل حالة التوتر بينهما إلى نقطة اللاعودة وألا يؤثر ذلك التوتر على العلاقات الاستثمارية وبشكل أكبر على حجم التبادل التجاري الذي وصل العام 2012، وفقا لإحصائيات وزارة الصناعة والتجارة الخارجية والغرفة التجارية بالقاهرة، إلى 5,1 مليارات دولار بينها نحو 4 مليارات واردات تركية إلى مصر مقابل صادرات مصرية إلى تركيا بحوالي مليار دولار.

ويرى مراقبون ان الجانب التركي أبدى قدرا كبيرا من الحرص على استمرار العلاقات، حيث أعرب الرئيس التركي عبدالله غول بعد ساعات قليلة من القرار المصري عن أمله في أن تعود علاقات بلاده مع مصر إلى وضعها الطبيعي، واصفا المرحلة الراهنة في العلاقات بين القاهرة وأنقرة بـ «الاستثنائية»، كما اعتبر وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، أن عملية تبادل طرد السفيرين حادث عارض سيمر وتبقى العلاقات بين البلدين اللذين يرتبطان بأواصر أخوية أبدية ويتبادلان الاحترام باعتبارهما قوتين إقليميتين كبيرتين.

وفي هذا الإطار، قللت الحماقي من إمكانية أن تنعكس حالة التوتر السياسي بين الحكومتين بالسلب على واقع العلاقات الاقتصادية بالنظر إلى حرص رجال الأعمال من الطرفين على استمرار مصالحهما، غير أنها توقعت أن ينحصر تأثير القرار على إمكانات توسيع حجم العلاقات التجارية وإقامة المشروعات المشتركة على المديين القريب والمتوسط.

والأيام المقبلة وما ستحمله من خطوات وإجراءات تتخذها الحكومتان، تبقى كفيلة بتحديد شكل العلاقات المستقبلية بين مصر وتركيا.